



MINISTÈRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE, DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET DE LA RECHERCHE

ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne

Anlsl 51 (2018), p. 297-321

Mağdī Ğirğis

al-Ṭā’ifiyya wa-l-hawiyya: śirā‘at al-masīhiyya al-śarqiyya fī Miṣr fī al-‘aṣr al-‘utmānī. Qirā'a fī huḡġatayn šar‘iyyatayn wa-fatwā min al-qarn al-sābi‘ ‘aṣar

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

- | | | |
|--|--|--|
| 9782724711523 | <i>Bulletin de liaison de la céramique égyptienne 34</i> | Sylvie Marchand (éd.) |
| 9782724711707 | ????? ??????????? ??????? ??? ?? ???????? | Omar Jamal Mohamed Ali, Ali al-Sayyid Abdelatif |
| ?? ?? ???? ?? ??????? ?? ??????? ??????? ???????????? | | |
| ????????? ??????? ?? ??????? ??????? ?? ?? ??????? ??????: | | |
| 9782724711400 | <i>Islam and Fraternity: Impact and Prospects of the Abu Dhabi Declaration</i> | Emmanuel Pisani (éd.), Michel Younès (éd.), Alessandro Ferrari (éd.) |
| 9782724710922 | <i>Atribbis X</i> | Sandra Lippert |
| 9782724710939 | <i>Bagawat</i> | Gérard Roquet, Victor Ghica |
| 9782724710960 | <i>Le décret de Saïs</i> | Anne-Sophie von Bomhard |
| 9782724710915 | <i>Tebtynis VII</i> | Nikos Litinas |
| 9782724711257 | <i>Médecine et environnement dans l'Alexandrie médiévale</i> | Jean-Charles Ducène |

* مجدي جرجس

الطائفية والهوية صراعات المسيحية الشرقية في مصر في العصر العثماني

قراءة في حجتين شرعيتين وفتوى من القرن السابع عشر

ملخص

تأثرت المسيحية الشرقية بشدة تحت الحكم العثماني، بعد أن ترسخت سيطرة البطريرك اليوناني على معظم الطوائف المسيحية الخلقيدونية في العالم العربي؛ ونتج عن ذلك إعادة تشكيل المسيحية الشرقية، ونشوب صراعات وزاعات عديدة بين هذه الطوائف، لأسباب عدة من بينها مقاومة الهيمنة اليونانية. وتعالج هذه الورقة أحد جوانب هذه الصراعات بين الطوائف المسيحية في مصر، من خلال نزاع بين رهبان دير سانت كاترين بسيناء وبطريرك النصارى الملكية بمصر في القرن السابع عشر، وكيفية استدعاء السلطات المحلية لجسم هذا الصراع، وصياغة أركان هذا النزاع في نصوص قانونية وفقهية.

الكلمات المفتاحية : دير سانت كاترين، الروم، الصراعات الطائفية، القبط، القرن السابع عشر، كنائس القاهرة، الكنيسة القبطية، مصر العثمانية، الملكانيون

* مجدي جرجس، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ، guirguis.magdi@gmail.com; mguirguis@art.kfs.edu.eg

♦ ABSTRACT

Eastern Christianity has been starkly influenced by the Ottoman rule. With the dominant power of the Greek Patriarch over the Chalcedonian communities in the Arab world, these communities have been reconstructed, and many struggles and conflicts erupted.

This paper tackles an aspect of these struggles among Christian communities in Egypt during the 17th century, as represented in a conflict between the monks of Saint Catherine Monastery in Sinai and the Melkite patriarch of Egypt. It examines how the local powers intervened in this conflict, and how the whole narrative has been formulated in legal and sharia texts.

Keywords: Saint Catherine Monastery, Greek Orthodox, sectarian conflict, Copts, 17th Century, Cairo churches, Coptic church, Ottoman Egypt, Melkites

* * *

مقدمة

يدور موضوع هذه الورقة حول ثلاثة نصوص قانونية وفقهية من القرن السابع عشر: وثيقتيان من سجلات المحاكم الشرعية، وفتوى مرتبطة بنفس موضوع الوثيقتين¹.

وهذه النصوص متعلقة بنزاع مسيحي-مسيحي حول استحداث رهبان دير سانت كاترين لمكان عبادة جديد في حارة الجوانية بالقاهرة حتى لا يصلوا في كنيسة خاضعة للبطيريك الملكاني بمصر. ورداً على ذلك تقدم البطيريك الملكاني بمصر بشكوى إلى الوالي، ثم قاضي القضاة، وانتهى الأمر بتصدور قرار بهدم المكان وإلزام الرهبان بالخضوع لسلطة البطيريك الملكاني بمصر. وتكمّن خلف هذه الواقعة صراعات إثنية ومذهبية وثقافية متعددة. وتأتي هنا أهمية الوثائق؛ حيث تمكّنا من الوقوف على بعض جوانب من القضايا المعقدة والعميقة التي لم تُطرح في المصادر الروائية. من بين هذه القضايا المعقدة: وضع الكنائس الشرقية المسيحية في العصر العثماني، وبخاصة تحديد من هو «الملكاني» ومن هو «الروماني»، وكيفية تعريفهم تاريخياً وثقافياً. وهذه الوثائق تمثل جانباً هاماً من هذا التضارب، ويمكن من خلالها مناقشة كيفية إعادة تشكيل المسيحية الشرقية في العصر العثماني. من ناحية أخرى، تشكل سياقات إنتاج النصوص القانونية/الشرعية العصب في هذه القضية؛ حيث أن الوقوف على آليات صياغة وتكوين هذه النصوص تمكّنا من التحديد الدقيق لمضمونها، ومن ثم ستكون هذه القضية هي محور المدخل الثاني

1. أول من وجه نظرنا إلى هذه النصوص هو الدكتور محمد عفيفي في دراسته الرائدة عن القبط في العصر العثماني، محمد عفيفي، الأقباط في مصر في العصر العثماني، ص ٧٣، ٨١، ٨٢.

لهذه الورقة، حيث أن أحداث هذه الواقعة وشخوصها صيغت في نصين من وثائق المحاكم الشرعية وردت بها فتوى رسمية للمفتي الرسمي. ثم جاء فصل آخر في قضية هذا النزاع في فتوى أخرى لمفتي شعبي (غير رسمي)، وللمقارنة بين سياق إنتاج الفتويتين (الرسمية وغير الرسمية) أهميتها في كيفية توظيف مثل هذه النصوص في الكتابة التاريخية.

عرض النصوص الوثيقة الأولى^١

قرر رهبان دير سانت كاترين أن يقيموا صلواتهم في مكان خاص بهم مملوك للدير بحارة الجوانية، وأن لا يصلوا بكنيسة الملكية بالبندقين الخاضعة لسلطة بطريق الملكية بمصر. ولذلك، قدم يوانيكوس^٣ «ياني كوز»، كما تسميه الوثيقة، بطريق النصارى الملكية بمصر، شكوى إلى عبد الرحمن باشا والي مصر، يشتكى فيها الرهبان لأنهم خرجو عن طاعته واستحدثوا مكاناً لهم للعبادة. وحصل بطريق على حكم في ٢٨ جمادى الأولى عام ١٠٦٢ هـ / ٦ مايو ١٦٥٢ م بمنع الرهبان من استحداث هذا المكان، وإلزامهم بالصلاحة في كنيسة البندقين الخاضعة لسلطة بطريق مصر الملكي. وبناءً على هذا الحكم رفع بطريق مصر الملكي دعوى أمام القاضي «مولانا برهان الدين افتدى... قايم مقام» بمحكمة الباب العالي بالقاهرة للعمل بمنطق هذا الحكم. ودعم بطريق موقفه بعرضه على القاضي نصوص وأحكام سابقة، سواء مرساسيم وأوامر سلطانية أو حجج شرعية، تؤيد حقه في الولاية على دير سانت كاترين؛ ومن مقتضيات هذه الولاية أن يصلوا فقط في كنيسة بطريق. في حين ادعى رهبان الدير بأن الولاية عليهم من حق بطريق القدس الملكي. وانتهى الأمر بحكم القاضي بتنفيذ منطق حكم الوزير، وإلزام رهبان دير سانت كاترين بالانصياع لسلطة بطريق الملكية بمصر وتوقفهم عن الصلاة بهذا المكان. وتاريخ الحجة ١٦ رمضان ١٠٦٢ هـ / ٢١ أغسطس ١٦٥٢ م.

الوثيقة الثانية^٤

بعد ستة أيام، في ٢٢ رمضان ١٠٦٢ هـ / ٢٧ أغسطس ١٦٥٢ م، حضر الطرفان المتنازعان أمام نفس القاضي: الطرف الأول «ياني كوز» بطريق الملكيين بمصر، والطرف الثاني «أيواسه ولد بنانيوتي» أسقف الملكيين بالقدس ومعه رهبان دير سانت كاترين، وقدم كل منهم مستندات تثبت حقه في الولاية على دير سانت كاترين. ولكن هذه

٢. دار الوثائق القومية بالقاهرة، سجلات محكمة الباب العالي، س. ١٣٠، م. ٢١١، ص. ٥٦.

٣. تولى بطريقية في الفترة من ١٦٤٥ إلى ١٦٥٧ م.

٤. دار الوثائق القومية بالقاهرة، سجلات محكمة الباب العالي، س. ١٣٠، م. ٢٥٢، ص. ٦٥.

المرة تم التركيز بالأكثـر على المكان المستحدث بالجوانـية، ودعم بطريرك الملكـية المصرـية موقفـه هذه المـرة بفتوى شـرعـية حـصلـ عليها من المـفتـي الحـنـفي الرـسـمي «الـشـيخ العـلـامـة مـحـمـد شـاهـين» تـفـيد بـضرـورة هـدم المـكان المستـحدث، وـطلـبـ من القـاضـي العـمل بـمضـمونـ هذهـ الفتـوىـ. وـانتـهىـ الأمـر ثـانـيـةـ بـتأـكـيدـ حقـ بـطـرـيرـكـ الملكـيةـ المصرـيةـ فيـ الـولـاـيةـ عـلـىـ كـلـ الـمـلـكـيـيـنـ بمـصـرـ، بـمـنـ فـيهـمـ رـهـبـانـ دـيرـ سـانـتـ كـاتـرـينـ المـقـيـمـيـنـ بمـصـرـ، وـبـأـنـ هـذـهـ المـكـانـ المستـحدثـ مـخـالـفـ، وـأـنـ الرـهـبـانـ سـيـلـتـزـمـونـ بـالـصـلـاـةـ فـيـ كـنـيـسـةـ الـبـطـرـيرـكـ فـقـطـ.

النص الثالث^٥

فتـوىـ غيرـ رـسـميةـ أـصـدـرـهـاـ الشـيخـ الشـرنـبـالـيـ^٦ تـعـلـقـ بـنـفـسـ المـوـضـوعـ فـيـ شـكـلـ رـسـالـةـ رـدـاـ عـلـىـ سـؤـالـ وـرـدـ إـلـيـهـ، وـلـكـنـهاـ بـعـدـ قـرـابـةـ الـعـامـ مـنـ الـحـدـثـ الأـصـلـيـ، وـيـحـكـيـ القـصـةـ بـطـرـيقـةـ مـخـتـلـفـةـ؛ إـذـ يـقـولـ إـنـ سـؤـالـاـ وـرـدـ إـلـيـهـ فـيـ شـهـرـ شـعبـانـ سـنـةـ ١٠٦٣ـ هـ/ـ يـولـيوـ ١٦٥٣ـ مـ عنـ حـكـمـ بـنـاءـ اـتـخـذـ دـيرـاـ بـالـجـوـانـيةـ، وـكـشـفـ عـنـهـ قـاضـيـ الـقـضـاءـ «ـيـحـيـيـ أـفـنـيـ»ـ، بـأـمـرـ «ـصـاحـبـ الـدـوـلـةـ وـزـيـرـ مـوـلـاـنـاـ السـلـطـانـ»ـ فـوـجـدـ أـنـ أـصـلـ الـمـكـانـ بـيـوـتـ إـسـلـامـيـةـ «ـبـسـقـفـهـاـ آـيـاتـ قـرـآنـيـةـ»ـ. وـأـفـتـىـ الشـيخـ بـضـرـورـةـ إـزـالـةـ هـذـهـ الـمـكـانـ. وـعـدـ الشـرنـبـالـيـ حـجـجـهـ الـتـيـ تـقـضـيـ بـضـرـورـةـ هـدـمـ هـذـاـ الـمـكـانـ، وـأـضـافـ قـائـلاـ: «ـوـرـدـ الـأـمـرـ فـيـ شـعبـانـ سـنـةـ ثـلـاثـ وـسـتـيـنـ وـأـلـفـ بـهـدـمـ ذـلـكـ الـدـيرـ، فـهـدـمـ مـنـهـ أـعـلاـهـ»ـ.^٧

مـاـخـلـ التـفـسـيرـ

المـدـخـلـ الـأـوـلـ: الـصـرـاعـ وـسـيـاقـاتـهـ وـخـلـفـيـاتـهـ

يـدورـ مـوـضـوعـ هـذـهـ النـصـوصـ حـولـ استـحدـاثـ رـهـبـانـ دـيرـ سـانـتـ كـاتـرـينـ لـمـكـانـ مـسـتـقلـ لـلـعـبـادـةـ، وـمـعـارـضـةـ بـطـرـيرـكـ الـمـلـكـيـيـنـ بمـصـرـ لـهـذـاـ الـأـمـرـ، وـالـذـيـ يـدـعـيـ بـأـنـهـ لـهـ الـوـلـاـيةـ عـلـىـ دـيرـ سـانـتـ كـاتـرـينـ، وـمـنـ ثـمـ، يـجـبـ عـلـىـ رـهـبـانـهـ أـنـ يـصـلـوـ فـيـ كـنـيـسـهـ وـتـحـتـ إـمـرـتـهـ فـقـطـ. وـيـرـدـ الرـهـبـانـ بـأـنـهـ لـهـمـ الـوـلـاـيةـ عـلـىـ أـنـفـسـهـمـ، أـوـ أـنـهـمـ تـحـتـ رـئـاسـةـ بـطـرـيرـكـ الـنـصـارـىـ الـمـلـكـيـيـنـ بالـقـدـسـ. عـلـىـ أـنـ تـأـمـلـ الـمـصـطـلـحـاتـ الـوـارـدـةـ فـيـ هـذـهـ النـصـوصـ، فـيـ مـحـكـمـةـ الـقـاـهـرـةـ، يـشـيرـ الـعـدـيدـ مـنـ الـأـسـئـلـةـ، وـيـعـقـدـ الصـورـةـ: «ـطـايـفـةـ الـنـصـارـىـ الـمـلـكـيـيـنـ بـالـدـيـارـ الـمـصـرـيـيـةـ»ـ، «ـطـايـفـةـ الـنـصـارـىـ الـمـلـكـيـيـنـ بـالـقـدـسـ الـشـرـيفـ وـالـطـورـ»ـ،

^٥. الشـرنـبـالـيـ، «ـرـسـالـةـ قـهـرـ الـلـهـ الـكـفـرـيـةـ»ـ، وـرـقـةـ ٢٦٤ـ ظـ ٢٦١ـ. حـيثـ سـبـقـ نـشـرـ هـذـهـ الرـسـالـةـ الطـوـلـيـةـ، لـذـاـ سـأـكـنـيـ بـعـرـضـ مـضـمـونـهـاـ فـقـطـ. لـلـوقـوفـ عـلـىـ النـصـ الـكـامـلـ هـذـهـ الرـسـالـةـ، اـنـظـرـ الشـرنـبـالـيـ، رـسـالـاتـانـ فـيـ حـكـمـ الـكـنـائـسـ.

^٦. الشـيخـ حـسـنـ بـنـ عـمـارـ بـنـ عـلـيـ أـبـوـ الـإـلـحـاـنـ الـمـصـرـيـ الشـرنـبـالـيـ الـفـقـيـهـ الـحـنـفـيـ الـوـفـائـيـ، تـوـفـيـ عـاـمـ ١٠٦٩ـ هـ/ـ ١٦٥٩ـ مـ، وـلـهـ عـدـدـ مـؤـلـفـاتـ وـرـسـائلـ فـقـيمـةـ. الـمحـبـيـ، خـلـاـصـةـ الـأـثـرـ فـيـ أـعـيـانـ الـقـرـنـ الـخـادـيـ الـعـشـرـ، جـ ٢ـ، صـ ٣٨ـ، ٣٩ـ.

^٧. الشـرنـبـالـيـ، «ـرـسـالـةـ قـهـرـ الـلـهـ الـكـفـرـيـةـ»ـ، وـرـقـةـ ٢٦٤ـ.

وكنيسة بطريرك الملكية هي «كنيسة الأروام الملكية»، «كنيسة الروم»، ويجب أن يصل إلى رهبان دير سانت كاترين في «كنيسة الروم»! وفي خلفيات هذا الصراع أطراف غائبون مثل بطريرك القدس القسطنطينية ورئيس دير سانت كاترين. من ناحية أخرى يوجد تعريف غائم لطائفة النصارى الملكية بالديار المصرية؛ حيث أن جميع من وصفوا بأنهم نصارى ملكية بالديار المصرية جميعهم شوام، أو من أصول شامية! ومن ثم، فالإشكالية الأولى لهذه الورقة هي توصيف الهويات وتحديد تخومها، من هو: الرومي، اليوناني، المصري، الشامي؟ من يضع التعريفات وما هي آلياتها؟

سأتوقف أمام مصطلحي «الملكية»، و«الروم» فقط؛ وهما من أكثر المصطلحات ضبابيةً في تاريخ المسيحية الشرقية حيث يعكسان التغييرات الهامة التي لحقت بنية المسيحية الشرقية على مدار تاريخها الطويل عاماً، وفي العصر العثماني خاصة. وتتناول هذين المصطلحين بالشرح والتحليل، سيمكتنا من الوقوف على هوية وموقف أطراف هذا الصراع بين بطريرك النصارى الملكية بمصر كفريق، وبين رهبان دير سانت كاترين الملكيين وبطريرك القدس الملكاني كفريق ثان. وسيكون سياق التفسير هو التغييرات التي لحقت بال المسيحية الشرقية الملكانية في إطارها الأوسع، وفي إطارها المحلي بمصر.

■ «الملكية»

نشأت المسيحية أساساً في الشرق، ومن ثم كان من نصيب الشرق ثلاثة من الأربعة كراسي الأسقفية الرسولية، وهي كراسي الإسكندرية، والقدس، وأنطاكية؛ والكرسي الرابع كان بالغرب وهو كرسي روما. وفي القرن الرابع أضيف إليهم كرسي خامس وهو كرسي القدس القسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية. وكان كل مركز من هذه المراكز يتحكم في أقاليم أخرى. والتغير الرئيسي الذي حدث في تاريخ المسيحية عام، وتاريخ الشرق خاصة كان في مجمع خلقيدونية عام ٤٥١م.^٨ وبعدها أطلق المصريون والشمام على أقرانهم الذين قبلوا عقيدة مجمع خلقيدونية لقب «الملكانين»، أي الذين اتبعوا عقيدة الإمبراطور «الملك».^٩ وهنا يتضح أن لقب «ملكانى»، أو «ملكي» نشأ في سياق شرقي، وتحديداً بدأ في مصر والشام لوصف المسيحيين المحليين الذين تبنوا عقيدة الدولة. أي أن لقب «ملكي» هو لقب يدل على المذهب، وليس على العرق.

^٨. عام انعقاد مجمع خلقيدونية بسبب جدل عقائدي حول طبيعة السيد المسيح، وانتهى الأمر بقرار صيغة عقائدية جديدة دعمها الأباطرة، ولم توافق عليها الكنيستان المصرية والأنطاكية، ولكن هذه العقيدة استقطبت بعض من المصريين والأنطاكيين. ومنذ ذلك الوقت صار في الكنائس الشرقية فرعان وبطريركان، واحد خلقيدوني مدحوم بالسلطة، والآخر غير خلقيدوني، مدحوم بغالبية السكان المحليين.

^٩. Davis, *The Early Coptic Papacy*, p.110; Treiger, «Unpublished Texts from the Arab Orthodox Tradition», p. 8

بعد الفتح العربي، استقر بمصر لقبان لتمييز المسيحيين المصريين: الأول «يعقوبي» لوصف مذهب غالبية النصارى المصريين، والثاني «ملكاني»، أو «ملكي».^{١٠} لوصف النصارى المصريين الذين اعتقدوا مذهب مجمع خلقيدونية. في العصر العربي، صارت المراكز المسيحية الرئيسية تحت الحكم العربي: الإسكندرية، وأنطاكية، والقدس. وازدهرت الطوائف غير الخلقيدونية في مصر وببلاد الشام. وبعد زوال حكم البيزنطيين عن الشرق، تراجعت مكانة طوائف الخلقيدونيين «الملكانيين». وبقيت القسطنطينية المركز الخلقيدوني المزدهر الوحيد. على أن انشقاً آخر حدث بين الكنائس الخلقيدونية في أوائل القرن الحادى عشر، لما انقسمت على أساسه إلى فريقين كبيرين، الأول بقيادة القسطنطينية أطلق على نفسه «الأرثوذكس»، والثاني بقيادة روما أطلق عليه «الكاثوليك»، واعتبر بطيريك القسطنطينية نفسه الراعي والمترأس لبطيريكيات الشرق الخلقيدونية: مصر، وأنطاكية، والقدس.^{١١} وبالرغم من أن لقب «ملكي» اختص به مسيحيو مصر والشام الخلقيدونيين فقط، إلا أن المصادر العربية درجت على وصف كل من يعتقد في مذهب خلقيدونية بـ«الملكانيين» أو «الملكية»، ومن فيهم مسيحيو الإمبراطورية البيزنطية على الإجمال.^{١٢} ساكتفي بالإشارة إلى القلقشندي، وهو أكثر المؤرخين ولغاً بدقة المصطلحات البروتوكولية، وتعريفها تعريفات محددة. استخدم القلقشندي مصطلح «الملكية» لوصف جميع المسيحيين الغربيين الخلقيدونيين^{١٣}: «الجانب الشمالي من الروم والفرنجة على اختلاف أجناسهم، وجميعهم معتقدهم معتقد الملكانية»^{١٤}، «مملكة الكرج من النصارى الملكية»^{١٥}؛ «النصارى الملكية بالمملكة الشامية»^{١٦}؛ «النصارى الملكية بمصر»، ويذكر القلقشندي بأن النصارى الملكية بمصر عددهم قليل.^{١٧}.

وبالرغم من تعريف المصادر العربية لللقب «الملكية» ليشمل كل من يعتقد في مذهب خلقيدونية من الأرثوذكس، إلا أن اللقب لا زال يشير إلى ولاء مذهبي وليس عرقي. ومن ثم، عندما نصف جماعة من المسيحيين المصريين أو الشاميين بلقب «الملكانيين»، أو «الملكية»، فهذا اللقب يحمل دلالة مذهبية فقط، وليس له علاقة بجماعة إثنية مختلفة، أو هوية أخرى؛ فهم مسيحيون شوام أو مصريون، وكذلك بطيريكهم من أصول محلية.

١٠. انظر على سبيل المثال كتابات بطيريك الملكاني بمصر سعيد بن بطيرق: سعيد بن بطيرق، *التاريخ المجموع*، ص ١٢، ٤٥.

١١. Hussey, *The Orthodox Church in the Byzantine Empire*, p. 130.

١٢. دراسة تفصيلية هامة حول الملكانيين العرب والتباس المسميات الإثنية والدينية في أوائل العصر العربي: Monferrer-Sala, «Between Hellenism and Arabicization».

١٣. القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج ٥، ص ٣٠٨.

١٤. القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج ٨، ص ٤٢.

١٥. القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج ٨، ص ٢٧.

١٦. القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج ١٢، ص ٤٢٦.

١٧. القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج ١١، ص ٣٩٢.

على أن التوسع في استخدام لقب «ملكيين» ليشمل المسيحية الشرقية على وجه الإجمال سبب ارتباك بين الباحثين، لدرجة الاعتقاد بأن مصطلح Melkites («الملكانيين») يشير إلى جماعة إثنية وليس مذهبية^{١٨}. والحقيقة أن أدق تعريف لمصطلح الملكية Melkites، هو تعريف الموسوعة البريطانية، حيث قصره على المسيحيين المصريين والشاميين الذين اعتنقاً مذهب مجتمع خلقيدونية^{١٩}.

ومن ثم ما يرد بالوثائق، موضوع الدراسة، حول الملكية بمصر، يفترض أن يشير إلى مجموعة من المصريين مذهبهم ملکانی («خلقيدوني»)، شأنهم شأن مسيحيين آخرين في مناطق أخرى من العالم المسيحي يدينون بنفس المذهب. ولكن إضافة لقب «الروم» أو «الأرورا» لتعريف طائفة مصرية أو شامية هو تعبير عن تغير آخر هام حدث لل المسيحية الشرقية في العصر العثماني، وأثر على جميع الطوائف «الملكية».

■ «الروم»؟

ولدت القسطنطينية هي المركز الخلقيدوني الوحيد المزدهر، ومثلت القسطنطينية الوجهة الرئيسية للبطاركة الملكانيين بمصر؛ إذ كان من عادة البطاركة الملكانيين الذين يتولون البطريركية أن يرسلوا وثيقة اعتمادهم بالإيمان إلى القسطنطينية أو يسافروا بأنفسهم لتقديم هذا الاعتراف^{٢٠}. وصار بطريرك القسطنطينية يمثل أعلى رتبة كنسية بين الخلقيدونيين «الملكانيين»، حتى أنه في عام ١٣٩٧ م كانت هناك نية لإرسال بطريرك ملکانی إلى الإسكندرية من القسطنطينية، بدلاً من تعيين بطريرك محلي من مصر، بناءً على نصيحة القنصل القبرصي في الإسكندرية^{٢١}.

في عام ١٤٥٣ م سقطت القسطنطينية، أهم مراكز الملكانية، في أيدي العثمانيين، وصارت المسيحية الشرقية بكاملها تحت سيطرة العثمانيين. ووسع العثمانيون من صلاحيات وسلطات بطريرك القسطنطينية. ووضع العثمانيون نظام المملكة، وتحت عنوان «ملة الروم» صيغت صلاحيات وسلطات بطريرك القسطنطينية «بطريرك الروم». وبعد سيطرة العثمانيين على مصر والعراق وبلاد الشام، تأثرت جميع الطوائف الملكية في هذه الأقاليم بنظام «ملة الروم»، حيث انضوى جميع من يعتقدون في المذهب الخلقيدوني تحت هذا العنوان «ملة الروم»، ولكنها ظلت طوائف محلية تخضع لرئاسة عليا في إسطنبول (القسطنطينية سابقاً). ومن ثم، تأثر المصريون الملكانيون بهذا النظام الجديد، وزاد ارتباطهم ببطريرك القسطنطينية «الروملي الملكي»^{٢٢}.

.Barkey & Gavrilis, «The Ottoman Millet System», p. 26 .١٨

.Encyclopædia Britannica, s.v. «Melchite» .١٩

.Pahlitzsch, «Networks of Greek Orthodox Monks and Clerics», p. 133 .٢٠

.Pahlitzsch, «Networks of Greek Orthodox Monks and Clerics», p. 134 .٢١

٢٢. الواقع أن المصريين «اليعاقبة»، القبط الأرثوذكس، ظلوا بمنأى عن هذا التنظيم، وظل شأنهم محلياً غير خاضع لبطريرك خارج مصر.

والواقع أن ظهور مصطلح «ملة الروم» أحدث، ولا زال يحدث، ارتباكاً شديداً في تاريخ الطوائف الملكية المحلية^{٢٣}، وتحديداً في مصر وبلاط الشام؛ إذ أن هذا العنوان اشتمل تحت عباءته أجناساً وثقافات لا تمت إلى الثقافة اليونانية بصلة، أو حتى تستخدم اللغة اليونانية في حياتها اليومية أو طقوس عبادتها^{٢٤}.

فمصطلح «الروم» له دلالات إثنية واضحة، وورد في المصطلح العربي الإسلامي ليشير إلى البيزنطيين، بل أنه مصطلح قرآن يحمل نفس هذه الدلالات الإثنية، إذ حملت إحدى سور القرآن عنوان «الروم».

على مستوى آخر، تميز الكتابات المصرية القبطية بين الروم كدلالة إثنية، والملكية كدلالة مذهبية بشكل واضح. نذكر على سبيل المثال، ساويرس بن المقفع (القرن العاشر الميلادي) وهو يتحدث عن الصوم: «... هكذا صوم القبط والملكية، وأما اليونان وأهل القسطنطينية الذين نسميهم الروم...»^{٢٥}. عندما يعدد البطريرك القبطي البابا يوأنس الثالث عشر (١٤٨٤-١٥٢٤ م) الطوائف المسيحية التي تعيش بمصر تحت كنف المسلمين فيقول: «جميع طوائف النصارى القبط والروم والفرنج والسريان والأرمن واتباعهم...»^{٢٦}. أو ما يذكره البطريرك القبطي البابا غبرياً الثامن (١٥٨٧-١٦٠٣ م): «النصارى طوائف متعددة منهم طائفة تسمى بالقطط اليعاقبة وطائفة تسمى بالملكية وطائفة تسمى بالارمن وطائفة تسمى بالسريان وطائفة تسمى بالروم وطائفة تسمى بالمساطرة وطائفة تسمى بالموارنة»^{٢٧}.

أما نصوص المحاكم الشرعية، فتضعننا في حيرة، إذ ترتبك الدلالات المقصودة في وصف طوائف المسيحيين الشرقيين، وبخاصة المسيحيين المصريين (غير اليعاقبة). ما قبل العصر العثماني تسير نصوص المحاكم على نهج دقيق في وصف الطوائف والمملل وتفرق بوضوح بين الملكي والرومي^{٢٨}. بالنسبة للعصر العثماني، تتبع مئات الحالات في نصوص المحاكم الشرعية، في الفترة من ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م - ١١١٠ هـ / ١٦٩٩ م. في السنوات الأولى للحكم العثماني كانت الإشارات واضحة ودقيقة أيضاً، فهناك «النصراني الملكي» مخصصة للمصري الملكي، وما سواه يضاف إليه صفتة الإثنية «الشامي»، «الروماني». وفي أواخر القرن السادس عشر، بدأ الاضطراب يسود نصوص المحاكم عندما يتعلق الأمر بوصف المسيحيين غير اليعاقبة، ورصدنا هذه المسميات: «النصراني الملكي» مخصصة للمصريين الملكيين؛ «النصراني الرومي»: لليونان وبعض الشوام؛ «الروماني الملكي» للمصريين والشوام واليونان؛ «بطريرك النصارى الملكية بالديار المصرية»، بدأت تظهر معها «بطريرك النصارى الملكية الأروام بالديار المصرية» لنفس البطريرك.

٢٣. Bruce, *Christians and Jews in the Ottoman Arab World*, p. 49, 50.

٢٤. Glogg, «The Greek Millet in the Ottoman Empir», p. 185.

٢٥. ساويرس ابن المقفع، الدر الشمين في إيضاح الدين، ص ١٥٨.

٢٦. كتاب يحتوي مكابيات تحتاج إليهم البابا البطاركة والمطرانة والأساقفة، ورقة ١٣٧.

٢٧. مجدي جرجس، «القطط والتقويم الغريغوري وكنيسة روما»، ص ٣٣.

٢٨. انظر على سبيل المثال، الوثائق التي نشرها ريتشارد من مجموعة دير سانت كاترين والتي تعود إلى العصر المملوكي: Richards, «Documents from Sinai concerning Mainly Cairene Property», p. 225-293.

على أن هذا الارتباك يعكس واقعاً تاريخياً. إذ كانت سلطة بطريرك القدس القسطنطينية «الروماني» في ظل الدولة العثمانية سلطة مركبة، وفرض وصايتها على كل الخاضعين له. وفي مرحلة لاحقة بدأت محاولات صبغ الكنائس المحلية «الملكية» بالصبغة «الرومية» اليونانية، حيث قررت السلطة الكنسية العليا في إسطنبول تعيين قادة الكنيسة من بين اليونانيين فقط.^{٢٩} ولقي هذا الأمر مقاومة من الكنائس المحلية، سواء بطريركية القدس^{٣٠}، أو بطريركية أنطاكية.^{٣١}

أما الحالة المصرية فتغيب تماماً الدراسات عنها!

وبالرغم من مقاومة هذا التوجه إلا أن مصطلح «الروم» صار علماً على هذه الطوائف «العربية»، يظهر ذلك في الحالة الشامية، يكفي أن أذكر مثلاً من الكتابات السورية العربية في القرن السابع عشر، حيث وردت في رحلة بطريرك أنطاكية الملکانی مکاریوس (١٦٥٢-١٦٦١م) إشارات كثيرة إلى وصف ولائه وانتمامه الرومي «تحنن عليهم وخف على كنيستهم السمية أركانها الرومانية القديمة»؛ «عند جماعتنا الروم»؛ «كنيسة لجماعتنا الروم».^{٣٢} أو أن يصف السوريون الملکانیون أنفسهم (عام ١٦٧٨م) بـ«طائفة الروم» أمام القاضي الشرعي^{٣٣}؛ أو يسمى أساقفة سوريا ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م أنفسهم «نحن جماعة الروم».^{٣٤} وبالرغم من محاولات إيجاد مصطلح بديل للكنائس المشرقة الخلقدونية^{٣٥}، إلا أن صفة «الروم» صارت عنواناً لهذه الطوائف ولا زالت حتى اليوم الطوائف الملکانية في العالم العربي سواء في مصر أو البلاد العربية الأخرى توصف بطوائف «الروم الأرثوذكس».

الخلاصة، إن مصطلح «الروم» له دلالة إثنية واضحة، ولكن في ظروف تاريخية معينة صار توظيف هذا المصطلح ليشمل طوائف «غير رومية». على أن المقاومة العربية للهيمنة اليونانية على كنائسهم، جعلتهم يستعيدون مرة أخرى صفتهم «العربية» أو «القومية». أما الشأن المصري، فهو جد غريب ومعقد! إذ حدث اختفاء تدريجي لطائفة النصارى الملکانية المصريين، وتحولها في النهاية إلى طائفة ملکانية يونانية، أو شامية، وحملت عنواناً جديداً «الروم الأرثوذكس».

. ٢٩. استيريوس أرجيري، المسيحيون في العصر العثماني الأول، ص ٦١٥.

. ٣٠. Report of the Commission; Vatikiotis, «The Greek Orthodox Patriarchate of Jerusalem», p. 929-916.

. ٣١. سأشير فقط إلى كتاب المؤرخين السوريين، ودفأعمهم عن كنيستهم، انظر: فتح الله انطاكى، اللالى السنينة لعروس الكنسية الأنطاكية الأرثوذكسية، والذي يعنون الفصل الثالث من كتابه «كيف تسلط الأروام على الكرسي الأنطاكى»، ص ٣٠، وذكر هذه التفاصيل أيضاً أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى، ج ٣، ص ١٠٨-١٢٥.

. ٣٢. Radu, « Voyage du Patriarche Macaire d'Antioche », p. 66, 72, 76.

. ٣٣. Masters, Christians and Jews, p. 83.

. ٣٤. أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى، ج ٣، ص ٧٢.

. ٣٥. في ظل مقاومة السريان لهيمنة الثقافة اليونانية، استخدمو مصطلح الكنيسة الأرثوذكسية، انظر على سبيل المثال هذا العنوان لكتاب ألف في عام ١٩٠٠م: فتح الله انطاكى، اللالى السنينة لعروس الكنسية الأنطاكية الأرثوذكسية.

موقع دير سانت كاترين في هذا الصراع

بدايةً، دير سانت كاترين خاضع للكنيسة الملكانية منذ تأسيسه، ولم يكن للكنيسة القبطية الأرثوذكسيّة «اليعقوبية» أي سلطة عليه. ومن ثم، فشأنه شأن ملkanian. وبحكم المكان يقع الدير في الأراضي المصرية، وبحكمقرب الجغرافي فأقرب البطاركة إليه هو بطريك القدس الملkanian. ولكن الدير كمزار عالمي مهم استقطب اهتمام العالم الخلقيدوني الملkanian بأسره، فتوالت الهبات والمنح لهذا الدير من سائر أرجاء العالم المسيحي. وتوزعت أملاكه عبر بلاد كثيرة: في قبرص وكريت والمورة واليونان والأسنانية ومقدونية وروسيا^{٣٦}، وكان الدير يعتمد في إمداداته بشكل رئيسي على كريت^{٣٧}. فلربما النزاع حول الولاية على الدير يحركه ثراء الدير واتساع ممتلكاته. أو أن الصراع حول الدير يدور حول من هو «الملkanian الرومي»؟ ومن هو «الملkanian» المصري أو الشامي؟ أو أن الدير يجب أن ينأى بنفسه عن كلا البطريركيين القريبين منه: بطريك الملكية بمصر، وبطريك الملكية بالقدس.

وفي هذا النزاع، كما تصوره نصوص الوثائق، سُئل كل طرف أن يقدم ما يفيد حقه في الولاية. فقدم بطريك الملكية بمصر: «خمسة عشر تمسكاً شاهدة بان كل من كان بطريقاً على طيفة النصارى الملكيين بالقاهرة المحروسة يكون متكلماً على الرهبان والنصارى الملكيين القاطنين بندر الطور المعمور... وعلى دير طور سينا وجماعة الرهبان والنصارى القاطنين به والواردين اليه منها: مرسوم اينالى مورخ في رابع شوال سنة ثمان وخمسين وثمانينية؛ مربع اشرفي قايتباي مورخ في ثاني المحرم سنة ثمان وثمانين وثمانينية (١٤٥٤/٩/٢٥)؛ محضر مورخ في ثامن عشر ربيع الاول سنة احدى وتسعين وثمانينية (١٤٨٦/٣/٢٣)». قدم بطريك النصارى الملكية بمصر الحجج التي تؤيد موقفه وهي سابقة على العصر العثماني، وحججة أخرى صادرة في العصر العثماني في عام ٩٦٥هـ/١٥٥٨م. في حين قدم رهبان سانت كاترين براءة سلطانية، وفتوى شرعية تنص على أنه «ليس بطريق النصارى المذكور من معارضتهم في المحل المعد لقراتهم الانجيل المذكور حيث كان متخدًا لذلك من قديم الزمان». لذلك لجأ القاضي إلى شهادة الشهود، وجميعهم وقفوا إلى جانب بطريك النصارى الملكية بمصر. الغريب في الأمر أن مكتبة دير سانت كاترين تعج بالمراسيم والأوامر السلطانية التي تؤيد استقلالية الدير، وعدم تدخل بطاركة مصر والقدس في شؤونه، بما فيها مراسيم من نفس السلاطين الذين ذكروا في الوثيقة. من المراسيم التي يحتفظ بها الدير في مكتتبته وتؤيد استقلاليته: مرسوم في عهد إينال تاريخه ١٤ رمضان ١٤٥٩هـ (١٤٦٣/٧/١٤) «...أن يُمنع مرقص بن علم بطرك النصارى الملكيين بمصر والقاهرة... من التحدث على الدير المذكور... وأن يستمر حضرة يواقيم الأسقف بدير طور سينا، فيما بيده من التحدث على دير طور سينا وأوقافه وجميع ممتلكاته...»^{٣٨}؛ مراسيم متعددة من السلطان قايتباي: منها

٣٦. نعوم شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث، ص ٢٢٩.

٣٧. Hussey, *The Orthodox Church in the Byzantine Empire*, p. 322.

٣٨. زينب محفوظ، التطور الدبلوماسي، ص ١٢٩.

موسوم تاريخه ١٩ ذي الحجة ١٤٨٨ هـ (٢٣/١١/١٤٨٨) «... القس مكارى رئيس دير طور سيناء... النظر والتحدث على دير طور سيناء وعلى أوقافه حيث كانت ووُجِدَت بساير الممالك الشرفية الإسلامية...».^{٣٩} ويستتّج قاسم عبده من قراءته لهذه المراسيم بأن بطريرك الملکانين لم يكن له سلطة على الدير في أواخر العصر المملوكي.^{٤٠} وفي العصر العثماني، تجدد على الدوام هذا التزاع. ففي عام ١٥٥٧ م طرح أمر دير سانت كاترين على طاولة المناقشات بين البطاركة الملكيين، وانتهى الأمر بقرار استقلال الدير عن أي من البطاركة.^{٤١} ولكن الغريب في الأمر أن لا يقدم الرهبان مثل هذه الحجج التي تدعم استقلالهم عن بطريرك الملكيين بمصر. ويمكن تفسير ذلك بأن هذا الصراع كان بين بطريرك الملكيين بمصر، وبطريرك الملكيين بالقدس، ولذلك لا توجد أي وثيقة تدعم حق بطريرك القدس في الولاية على الدير أو رهبانه.

من الأمور الجديرة باللحظة أيضًا، أن المفاوضات والمشاولات دارت، على ما يبدو، باللغة العربية؛ إذ لم يرد دور لترجمان، كعادة التزاعات التي يكون أحد أطرافها لا يفهم اللغة العربية. فهل يعني ذلك أن الصراع كان بين طوائف عربية محلية حول دير يوناني؟

بالنظر أيضًا إلى الشهود الذين استعن بهم بطريرك الملكية بمصر، نجد أن لهم كلهم أسماء عربية، ومن المحتمل أن جميعهم شوام بالأصل (انظر قائمة الأسماء الواردة بالنصوص)، وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه كان صراعًا بين بطريركين محليين حول دير يوناني.

عندما يظهر في وثائق المحاكم الشرعية هذان المصطلحان: «الملكية» و«الروم»، فهما يحملان دلالات ملتبسة؛ جزء منها يعود إلى ما حدث للملكيين تحت الحكم العثماني، وجزء منها يعود إلى كيفية الإشارة إلى هويات وأعراق الأشخاص في المحاكم الشرعية. من يحدد الهوية والمذهب؟ هل كاتب النص، أم أطراف النص؟

المدخل الثاني: آليات إنتاج نص قانوني/شرعى

الفتوى الرسمية/الفتوى غير الرسمية ■

جاءت فتوى (رسالة) الشيخ الشرنبالي بعد قرابة العام عن الحدث الأساسي. ومن حسن الحظ أن لدينا وثقتين شرعيتين حول نفس الموضوع، ومن ثم، مناقشة سياق إصدار هذه الفتوى (الرسالة)؛ وكيفية التعامل مع مثل هذه الفتوى كمصدر تاريجي. وفي الإطار الأوسع، يمكننا توسيع المناقشة حول مجمل الإنتاج الفقهي المرتبط بأوضاع أهل الذمة عامة، وبناء الكنائس خاصة، وكيفية فهم سياق إنتاج هذا النوع من النصوص.

٣٩. زينب محفوظ، التطور الدبلوماتي، ج٢، ص ١٨٨. نشرت زينب محفوظ الكثير من هذه المراسيم الخاصة.

٤٠. قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى، ص ٢٠٨.

٤١. أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكية العظمى، ج ٣، ص ٢٢.

تبّع الباحثون الكثير من القضايا والواقع التاريخية عن طريق مجموعات الفتاوى الشرعية، حيث ترد في كثير من الأحيان أسباب إصدار هذه الفتاوى استناداً إلى وقائع بعينها، أو أن نص الفتوى يعكس أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة. وفي معظم الدراسات التي تناولت أوضاع أهل الذمة، كانت الفتاوى والأراء الفقهية مادة مرجعية أساسية. وتعد فتوى الشيخ الشرباللي فرصة هامة لفهم آليات إصدار فتوى، وكيفية فهم سياقها، وكيفية توظيفها في الكتابة التاريخية.

ولنفترض جدلاً أنّ نص رسالة الشرباللي كان هو النص الوحيد الذي وصلنا حول هذه القضية! فكيف ستُفهم القصة؟

كان مسار القصة سيتخذ منحى مختلفاً يشير إلى مبادرة من شخص مسلم يسأل شيخاً مسلماً حول وضع مكان استحده ذميون للعبادة، ومن ثم يفتى الشيخ بالهدم! الواقع أن معظم نصوص الفتاوى في هذا الشأن تُفهم في هذا الإطار، نذكر مثلاً الفتوى الشهيرة للشيخ الدمنهوري في عام ١٧٣٩ الم المتعلقة بهدم كنائس القاهرة، وكيف فهمها الباحثون^{٤٢}.

ولكن نصوص الوثائق تطرح سياقاً آخر، إذ يرد في نص الوثيقة الثانية أن المفتين على المذاهب الأربع أفتوا «على سوال رفع في شأن ذلك اليهم انهم لا يجوز لهم احداث كنيسة... يتعين على حضرة مولانا ولی الامر... هدمها... كما ذلك صريح في فتوا مولانا الشيخ العلامة محمد شاهين المفتى الحنفي». أي أن المفتين الذين سئلوا، أفتوا بنفس مضمون فتوى الشيخ الشرباللي، ويرد أيضاً اسم المفتى الحنفي «الشيخ محمد شاهين»، وهو المفتى الرسمي آنذاك. ومن ثم، لا مجال هنا لفتوى الشيخ الشرباللي؛ حيث أن هناك فتوى سابقة، صادرة عن المفتى الرسمي، هي المعمول عليها. الفرق بين الفتويتين أن سياق إنتاج الفتوى الأولى يشير إلى أن المبادرة جاءت من طرف غير مسلم، وهو بطريرك الملكيين المصريين. في حين أن لغة فتوى الشرباللي تشير إلى أن السؤال مرفوع من شخص مسلم «وقد جعلته النصارى الرهبان ديراً لاجتماعهم على الكفر ووضع الصور والصلبان وعبادتها والأوثان».

بالطبع لم يصلنا النص الكامل لفتوى المفتى الرسمي (الشيخ محمد شاهين)، ولكن يمكننى النظر إلى الأمر من زاوية كيفية إنتاج النصوص، ما بين الشخصي والمؤسسي. وكيف أن إنتاج نص «فتوى» في إطار رسمي مؤسسي (مؤسسة الفتوى، ومؤسسة المحكمة الشرعية)، يخضع لضوابط المؤسسة. في حين أن النص الشخصي يمتلك مساحة أكبر من حرية التعبير والتحرر من القيود المؤسسية، ومن ثم يعبر مضمون فتوى الشيخ محمد شاهين (المفتى الرسمي) عن تقاليد المؤسسة، في حين يعبر مضمون ولغة نص الشيخ الشرباللي (المفتى غير الرسمي) عن تقاليد الشخصية في إنتاج مثل هذه النصوص، ومن ثم مساحة واسعة من التعبير عن رأيه الشخصي.

.Damanhūrī, *Iqāmat al-huḡġa al-bāhira* .٤٢

في أول الأمر، حاولت أن أجده سياقاً لوضع فتوى الشيخ الشرنبلاي، خاصة وهو شيخ مرموق في هذه الفترة، ولا يمكن أن يكون الأمر مجرد ادعاء بطولة. تذكر الوثائق أن والي مصر، عبد الرحمن باشا الخادم^{٤٣}، هو الذي أصدر الحكم لصالح بطريرك الملكيين المصريين، وأن القاضي الذي فحص القضية هو «برهان الدين نقيب السادة الأشراف وقائم مقام»^{٤٤}. وكلاهما كانا في منصبيهما في هذا الوقت رمضان ١٠٦٢ هـ / ١٦٥٢ م. بينما يذكر الشرنبلاي بأن القاضي الذي قام بالكشف عن المكان هو «مولانا يحيى أفندي»^{٤٥}، وقام بذلك «بأمر من صاحب الدولة وزير مولانا السلطان»^{٤٦}، والبيانات دقيقة فعلاً، فكلاهما كانا في منصبيهما في هذا الوقت شعبان ١٠٦٣ هـ / ١٦٥٣ م.

على كل الأحوال القصة بدأت بصراع مسيحي مسيحي، ومن أبلغ عن المكان هو بطريرك الملكيين المصريين، ومن طلب إزالة هذا المكان هو نفس هذا البطريرك. وحسبما تشير الوثيقة الثانية، ربما يكون قد تم الصلح مؤقتاً بين البطريرك ورببان دير سانت كاترين، أو أن رببان سانت كاترين وجدوا طريقةً للتأجيل تنفيذ أمر الهدم. ولكن رسالة الشرنبلاي تشير إلى فصل آخر من القصة، ويمكننا أن نستنتج أن هدم المكان لم يتم حال صدور أمر القاضي. وعندما تولى مصر والجديد، وجاء القاضي الجديد لتولي مهام منصبه أعيد تحريره الأمر. ربما من طرف بطريرك الملكيين المصريين، أو من طرف آخر بعد أن شاع أمر هذا النزاع. في كل الأحوال، لم تُقدم فتوى الشيخ الشرنبلاي إلى المحكمة، ولم تكن هي السند الذي استند عليه القاضي في اتخاذ قراره؛ لأن المفتني الحنفي الرسمي هو المعنى بذلك. وعلى ذلك، يمكن أن تُفهم رسالة (فتوى) الشيخ الشرنبلاي على أنها اجتهاد منه في قضية مثارة. وما يدفعنا إلى هذا الاستنتاج هو تفحص دور الشرنبلاي وأعماله؛ حيث قام الشرنبلاي بدور المفتني الشعبي في مقابلة المفتني الرسمي. وكان دائم الاتقاد لممارسات المفتين والقضاة، بل ووجه سهام نقهde لمنظومة العدالة على الإجمال. إذا تصفحنا رسائل الشيخ الشرنبلاي الكثيرة، وهي غاية في الثراء، سنجد أنه يعالج فيها أموراً عديدة: يوجه انتقادات شديدة لمؤسسة المحكمة الشرعية، ينتقد فيها ممارسات المحكمة وصياغات الوثائق الشرعية. فتراه يصف فساد بعض المفتين فيقول: «هذه أحكام محرة قاطعة بحجتها رقاب المتهورين بجرأتهم على الفتوى بغير حق مبين وتركهم ما حرر من كلام الآية المحققين» ويستطرد الشرنبلاي في وصف مفاسد ما يجري في المحكمة الشرعية من بيع الأوقاف^{٤٧}. وينتقد القضاة الذين يعتمدون على فتاوى يشكك في صحتها وفي طرق الحصول عليها: «ويستند القاضي لمجرد تلك الفتوى بل

^{٤٣}. يذكر أبي السرور البكري أن ولايته انتهت في شوال ١٠٦٢ هـ / سبتمبر ١٦٥٢ م، وأنه سُجن بعد عزله لعدم وفاته ديون عليه. Al-Bakeri al Sadiki, *The Book of the Wandering Stars*, II, p. III.

^{٤٤}. لم أجد ترجمة لهذا القائم مقام سوى إشارة وردت في حجة من محكمة الباب العالي، بتاريخ ١٦٤٦ شوال ١٠٥٦ هـ / ٢٤ سبتمبر ١٦٤٦ م «برهان الدين أفندي نقيب السادة الأشراف بمصر النظر والتحدث على وقف مصطفى باشا».

^{٤٥}. تولى منصبه في ١ رجب ١٠٦٣ هـ / ٢٨ مايو ١٦٥٣ م. سلوى ميلاد، الوثائق العثمانية، ص ٣١٤.

^{٤٦}. الوالي المعاصر لهذا التاريخ هو محمد باشا، تولى الحكم في ٥ شوال ١٠٦٣ هـ / ١٩ سبتمبر ١٦٥٢ م، ودخل القاهرة في ٨ محرم ١٠٦٣ هـ / ١٠ ديسمبر ١٦٥٢ . Al-Bakeri al Sadiki, *The Book of Wandering Stars*, II, p. III.

^{٤٧}. الشرنبلاي، التحقيقين القدسية، ورقة ٢٨٩.

يسطّرها في وثيقة بيع الوقف ويسجلها لتصير حجة له وللمشتري وأعرض من جاء بعد ذلك المفتى عن النظر في كلام من حق الحكم ورد تلك الفتوى الباطلة لأنه غير ما يريد من تحصيل السحت والرشوة ولا يبالي بكونه صار ملعوناً بنص الشارع...^{٤٨}. وفي رسالة بعنوان « واضح الحجة للعدول عن خلل الحجة »، يفتّد أيضًا الشرنبلالي الخلل الذي يقع في صياغة وثائق الوقف، وينتقد الأساليب الملتوية لتمرير بيع الأوقاف، ويقول: « وكيف الإقدام على التصرّح بهذه الزلة العظيمة التي صار ضررها مستمراً على الدوام وسطرت في الكتب واقتدى بها كثير من ذوي الأغراض الفاسدة والظلمة العادمة وباعوا بها كثيراً من الأوقاف العامرة »؛ أو ينتقد صيغ التوكيل الواردة في الحجج الشرعية^{٤٩}.

إذاً رسالة الشرنبلالي جاءت كرد فعل على حدث انتهى بالفعل، ولعل رسالة الشيخ الدمنهوري الشهيرة حول كنائس القاهرة تؤكد هذا التوجه، فالرجل يقول صراحة: « ولما أُخبرت بانكشاف هذه الغمة، وزوال الحرج... شرعت في جواب هذا السائل ببيان طرائق السداد. بعد أن كنت أقدم رجلاً وأؤخر أخرى، بل أرى أن عدم الإجابة، لكثرة الجهل وقلة الإنصاف، أولى وأحرى ». أو ربما جاءت هذه الرسالة أيضاً في سياق موقف الشرنبلالي المعارض لمسألة بيع الخلو الذي كان يقره قضاة وفقاء المالكية، وكان من بين مثالبه التي عددها «الحوانيت الوقف التي بابيدي النصارى... قد تملّكوها خلواً وجعلوه وقفًا على كنائسهم بطريقة لا يخفى فسادها بالرشا»^{٥٠}. وهذا الأمر ربما كان ينطبق على حالة المكان الذي كان معداً للسكن وأراد رهبان دير سانت كاترين تحويله لمكان عبادة.

خلاصة القول، إن رسالة الشرنبلالي لا تؤسس واقعة بل تبني عليها، ومن ثم تُعد هامشًا لحدث تاريخي، صيغ متنه في مؤسسة المحكمة، ودارت رحاه بين أطراف مسيحيين متصارعين. ومن ثم، يجب الحذر في التعامل مع نصوص الفتاوى كمصدر تاريخي، ففهم وتتبع سياق إنتاج هذه النصوص، شأنه شأن وثائق المحاكم الشرعية، هام وضروري قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من النصوص للكتابة التاريخية. القصة دارت بين طرفين متصارعين، وأدارها من خلال مؤسسات الدولة، سواء بالحصول على قرارات سياسية من الحكم، أو قرارات شرعية من القضاة والمفتين.

■ تحديد الهويات

عودهً إلى نصوص الوثائق الشرعية، من يحدد صفات الناس في المحكمة، من هو الرومي، الملكي، المصري، الشامي؟ بمعنى هل يقدم الأشخاص أنفسهم إلى كاتب المحكمة بصفاتهم الإثنية والطائفية؟ أم أن كاتب النص

٤٨. الشرنبلالي، التحقيقات القدسية، ورقة ٢٩٤ ظ.

٤٩. الشرنبلالي، التحقيقات القدسية، ورقة ٤٢٢ أ.

٥٠. *Damanhūrī, Iqāmat al-huḡġa al-bāhira*, p. 2.

٥١. الشرنبلالي، التحقيقات القدسية، ورقة ٤٥٠ ظ، ٤٥١ أ.

(ممثلاً للمؤسسة الشرعية) هو الذي يحدد هذه الصفات، وما هي المعايير المرجعية التي يعتمد عليها في إضفاء هذه الصفات؟. من الجدير باللاحظة أن طريقة ترتيب الأشخاص في النصين تسير وفق طقوس وتقاليد الكنائس، حيث ترد أسماء الأشخاص وفقاً لمكانتهم الكنسية، فتبدا النصوص بذكر أسماء الأساقفة، ثم القساوسة والشمامسة، ويأتي بعد ذلك ذكر الأشخاص الذين لا يتمون للمؤسسة الدينية، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية. وهذه التراتبية كنسية بالأساس، وليس بالضرورة اجتماعية. يبدو أن الأطراف، في هذه الحالة، لهم دور ما في صناعة تراتبية النص. ولكن يبقى السؤال قائماً حول آليات إنتاج النصوص في المحاكم الشرعية، وكيفية فهم دلالاتها. هل هذه التراتبية تعبر عن وجهة نظر المؤسسة، أم أن الأفراد أيضاً قد يساهمون في صناعة تراتبية النص؟

نشر الوثائق

الوثيقة الأولى (الباب العالى، س ١٣٠، م ٢١١، ص ٥٦)

١. سبب تحريك غصون الاقلام لما ورد الحكم الشريف الديوانى من قبل الوزير المعظم والمشير المفخم مولانا عبد الرحمن باشا بلغه الله ما يشا دامت عزته
٢. المكمل الحكم الشريف بالعلامة الشريفة والختم المنيف المورخ في ثامن عشرى جمادى الاولى سنة تاريخه على حضرة مولانا شيخ مشايخ الاسلام ابلغ البلغا الكرام معدن الكمال والكلام سيد
٣. السادات ومعدن السعادات مولانا برهان الدين افندي نقيب السادة الاشراف بمصر المحروسة قائم مقام يومذ بها الواقع خطه الشريف باعلى اصله المتضمن الحكم المرقوم لما سيذكر فيه
٤. ووقف عليه حضرة مولانا قايم مقام وقابلة بالقبول وذلك على يد يانى كوز بن اخرستوفى النصرانى الملكى بطريق طيبة النصارى الملكية بالديار المصرية والمتكلم على
٥. طوائف النصارى الملكية بالقدس الشريف والطور بموجب البراء الشريفة السلطانية والاحكام الديوانية وغير ذلك وانهى الطريق المذكور لمولانا قايم مقام المومي اليه ان العادة
٦. القديمة السالفة من تقادم السنين السابقة ان ساير الرهبان والقسيسين من النصارى القاطنين بمصر المحروسة والقادمين اليها من ساير القطران يصلون ويتبعدون
٧. داخل كنيستهم الكائنة بخط البندقين بالقاهرة المحروسة المعروفة بكنيسة الروم وليس لاحد منهم ان يتبع او يصلى في كنيسة غيرها لعدم وجود كنيسة تتعلق بهم وان جماعة من
٨. رهبان طور سينا القاطنين بمصر المحروسة والواردين اليها من الطور خرجوا عن طاعة طريقهم المذكور وخالفوا العادة القديمة وطريقتهم المستديمة واحديثوا الان

٩. لهم مكانا بمحل سكنهم من نحو خمسة أشهر والمكان الحادث المذكور داخل حارة الجوانية واتخذوه معبدا لهم وصاروا يصلون فيه ويتركون الصلاة والتبعد داخل
١٠. الكنيسة الكائنة بخط البندقين المزبورة وفي ذلك مخالفة للمعتاد وخروج عن الطاعة والانقياد وانه قبل تاريخه تمثل للديوان العالى وانهى بحضورة مولانا الوزير
١١. ادام الله عزته الانها المذكور وبرز امر حضرة الوزير ايده الله تعالى كما هو مسطور بالحكم الشريف المشار اليه بمنع الطايفة الرهبان والقسيسين والنصارى المخالفين
١٢. للعادة القديمة من احداث المكان الذي احدثه واتخذوه الان معبدا لهم من الصلاة فيه وان لا يخالف احد منهم العادة القديمة والطريقة المستديمة والامر لهم بالصلاحة
١٣. والتبعد على قاعدة دينهم في الكنيسة الكائنة بخط البندقين وان لم يفعلوا ذلك ويمثلوا الامر والا يخرجوا الى الطور الى آخر ما تضمنه الحكم المسطور ثم انه اخرج من يده
١٤. صورة حجة شرعية مسطرة من الباب العالى لدى مولانا قاضي القضاة شيخ الاسلام عبد الله بن عبد الله الشهير ببرويز قاضي مصر المحروسة كان تغمده الله تعالى بالرحمة والرضوان وجد من مضمونها
١٥. صدور تخاصم وتنازع من شخص بطريق من البطارقة على طايفة النصارى الملكية بمصر المحروسة وبين شخص وكيل عن طريق النصارى بالقدس الشريف فيزعم وكيل بطريق
١٦. النصارى بالقدس الشريف ان التكلم على ذلك الذي هو دير طور سينا وعلى جماعة الرهبان والنصارى الملکيين القاطنين بالدير المذكور وببندر الطور المبارك والواردين
١٧. على ذلك لبطريق القدس الشريف وزعم بطريق النصارى الملكية بالديار المصرية ان التكلم على ذلك انما هو له لكونه متحدثا على طايفة النصارى الملكية بالديار المصرية
١٨. كما جرت العادة من تقادم السنين والى تاريخه وطلب من وكيل بطريق القدس الشريف المذكور ما يدل على ما زعمه من محضر او مرسوم او عرض او حجة او مربع او غير ذلك
١٩. مما يدل على ذلك فلم ينهض بشيء من ذلك مما يدل على مقالته ظاهر بطريق النصارى الملكية بالديار المصرية من يده بالمجلس ما يدل على كونه متكلما على ذلك خمسة عشر
٢٠. تمسكا شاهدة بان كل من كان بطريقا على طايفة النصارى الملكيين بالقاهرة المحروسة يكون متكلما على الرهبان والنصارى الملكيين القاطنين ببندر الطور المعمور
٢١. والواردين على ذلك وعلى دير طور سينا وجماعة الرهبان والنصارى الملكيين القاطنين به والواردين اليه منها مرسوم اينالي مورخ في رابع شوال سنة ثمان وخمسين

٢٢. وثمانمائة ومنها مربع اشرف في قايتباي مورخ في ثاني المحرم سنة ثمان وثمانين وثمانمائة ومنها محضر مورخ في ثامن عشر ربيع الاول سنة احدى وتسعين وثمانمائة ثابت محكوم فيه بالشرع
٢٣. الشريف متصل بقاضي بعد قاضي ومحكمي بها تواريخ الخمسة عشر تمسكا المزبورة ووجد ذلك مطابقا لما زعمه بطريق النصارى الملكية فعند ذلك ابقاء مولانا
٢٤. قاضي القضاة المشار اليه على عادته في ذلك كما هو معين بالتمسكات المذكورة ومنع بطريق القدس من التكلم في ذلك ابقا ومنعا شرعين مورخة الحجة المذكورة فيعاشر جمادى
٢٥. الاولى سنة خمس وستين وتسعمائة واطلع مولانا قائم مقام المومي اليه ايده الله تعالى على كل من الحكم الشريف والحجۃ المحکی تاریخها اعلاه اطلاعا کافیا وتأملها تاماً وافیا
٢٦. شافیا فاحاط علمه الشريف بما تضمنه كل من ذلك واشتمل عليه كما شرح وقابلها بالقبول طلب البطريق المذكور اعلاه من مولانا قائم مقام المومي اليه ان يحضر
٢٧. اليه جماعة من النصارى والقسسين والرهبان من القاطنين بمصر المحروسة ليشهدون عنده ويخبروه بما يعلمونه من حقيقة ذلك فعين مولانا قائم مقام كاتب هذه الاحرف
٢٨. ورفيقه الواضعين رسم شهادتهما ادنى اصله لكتابه اسماء من يخبر بذلك ويشهد به فتوجهها الى حيث محله النصارى الملكية بحارة الروم وحضر هناك بحضور
٢٩. البطريق المذكور كل من الخوري ميخائيل بن الخوري عيسى النصراني الغمراوي الحريري والخوري يوحنا ولد عبد الحموي والخوري الياس بن عبد المسيح الحلبي الحريري والخوري سمعان
٣٠. ابن الخوري شحادة الشامي الحريري والقسیس تادرس ولد عبد الحموي الحريري والقسیس نعمة بن عبد المسيح الحصي الحريري والقسیس وهبة بن حبال الطوري الكاتب والشمامس
٣١. دمتری ولد خليفة النقاش والشمامس اسعد بن جرجس الخياط والشمامس يوحنا بن جرجس الحريري الشامي والذمي بطرس بن دمتری الخياط وعيید بن نعمة من بيت الحصني
٣٢. سليمان بن ميخائيل من بيت التجار وابراهيم بن عبد المصري وسلیمان بن مخایل ومخایل بن الياس الحريري [...] وبشاره بن عيسى الخياط من بيت الراعي وميخائيل بن سعادة
٣٣. البغال ويوفى بن رهجان الخياط وسمعان بن لطف الله الحريري وعبد بن موسى الجوزي الحريري ودمتری بن منصور الغمراوي الخياط وفرج بن عيسى الحريري وفرمة
٣٤. ابن يونس الحريري والمعلم ايواز بن معتوق الحريري وقسطنطين بن الخوري يوحنا الحموي الحريري والمعلم ميخائيل بن قطری الشامي الصایغ والمعلم اورشلی بن یانی شیخ

٣٥. الطوqجية واني بن اسطالي الطوqجي والذمي ميخائيل بن موسى الخياط والذمي ميخائيل بن ابرهيم النصراني
الحريري والمعلم سليمان بن حرز الله الطوري الكاتب وموسى بن غانم
٣٦. وجرس بن الياس الحريري والجمع الكثير من النصارى الملكية واخبروا جميعا ان العادة القديمة من تقادم
السنين المارة ان ساير الرهبان والقسيسين من النصارى القاطنين
٣٧. بمصر المحروسة والقادمين اليها من الاقطار الرومية وبيت المقدس والطور يصلون معهم ويتعبدون على قاعدة
دينهم داخل الكنيسة الكائنة بخط البندقين ولا
٣٨. يتعبدون في خلافها وليس لهم كنيسة خلافها وان هولا الجماعة الذين احدثوا هذا المكان من داخل الجوانية
خالفوا العادة وخرجوا عن الطاعة وحصل بسبب ذلك
٣٩. ضرر عام وخلل في النظام اخبارا مرعيا كافيا في مثل ذلك ولما كان الامر على ما ذكر والشأن على ما حرر
وسطر طلب ياني كوز بن اخرستوفي بطريق النصارى الملكية
٤٠. بمصر المحمية الامر لهولا الطايفة بعد المخالفه والانقياد وبالمشي على العواید القديمة السالفة ومنعهم من
تعاطي الصلاة والتعبد داخل المكان الحادث المزبور ومنعهم
٤١. من ذلك فعند ذلك امر مولانا قايم مقام المومي اليه اعلاه باتباع ذلك كما شرح اعلاه من غير عدول عن لفظه
ولا خروج عن معناه عملا بالاوامر الشرفية السلطانية والحكم
٤٢. الشريف الديواني المحكى تاريخه باعاليه وعملا بالحجۃ المزبورة وابقی البطريق المذکور على عادته ومستمر
قاعدته كما هو معین ومشروع وامر بالاستمرار في ذلك
٤٣. على العواید القديمة وان لا يخالف ذلك قوله واحدا واما نافذا جازما وعلى ما جرى وقع التحریر ووقف قلم
التسطیر على التحریر في سادس عشر شهر رمضان المعظم
٤٤. قدره وحرمه من شهور سنة اثنين وستين بعد الالف
٤٥. من خط الشيخ محمد الامام والشيخ محمد المظليم

الوثيقة الثانية (الباب العالی، س ١٣٠، م ٢٥٢، ص ٦٥)

- لدى مولانا قايم مقام حضر بطريق الملة المسيحية الذمي يوانی کیوسي ولد اخرستوفي بطريق النصارى الملكية
بمصر المحمية وبصحته الذمي الاسقف ایواسه ولد بانیوتی اسقف النصارى
- الطورین ویوسف ولد درمش الراهب الطوري والذمي بیتايو ولد میخال وابراهیم ولد یانی وکریمی ولد بالی
الرهبان النصارى الطوريون وتخاصموا وتنازعوا بسبب ما عرضه

٣. وابداه البطريرق يوانى كيوس المرقوم بان العادة الجارية من تقادم السنين الخالية والشهور والدهور الماضية ان من كان مقيم بمصر المحمية بطريقا على طايفة النصارى الملكية يكون
٤. متكلما على طايفة النصارى الواردين الى مصر المحروسة من جبل الطور وبيت المقدس الشريف والنواحي الشامية والاقطار الرومية وغير ذلك من البلاد على الحكم المعتمد من كل
٥. اسقف ومطران وجاثيليق وديدان وقساسية ورهبان وغير ذلك ويكون البطريرق المذكور مطاعا منهم مسموعة كلمته عليهم وانهم يأتون الى الكنيسة الكائنة بالقاهرة
٦. المحروسة بمحلة البندقين المعروفة بكنيسة الارواح الملكية القديمة في كل يوم احد وفي كل يوم عيد من اعيادهم ويقيدون بذلك على قاعدة دينهم وما يعتقدونه
٧. الرهبان^{٥٢} من بقائهم ويعتقدون بالطريق المذكور في صلاتهم ويقررون بها الانجيل والقداس ويفضرون القربان وان ذلك خاص بالكنيسة المذكورة دون غيرها وان جماعة النصارى
٨. الطوريين المذكورين اعلاه خالفوا العادة القديمة واحدوه لهم من نحو خمسة اشهر كنيسة حادثة في مكان قديم بالجوانية يصلون فيها القداس والقربان وخرجوا على الطاعة
٩. وشقوا عصا الجماعة وجاوا بامر مبتدع من اقبع البدع لا يرضاه المسلمون ولا النصارى وان حضرة مولانا الوزير المدبب والمشير الامير على كل امير جمال الممالك الاسلامية
١٠. وزير الدولة العثمانية الوزير يوميد بمصر المحمية ادام الله تعالى ايامه ونفذ احكامه منهم من احداث المكان الذي احدثوه كنيسة لهم ومن الخروج عن الطاعة بموجب ما هو مشروح
١١. بحكم شريف باشوي مكمل بالعلامة والختم على العادة مورخ بثامن عشر جمادى الاول سنة تاريخه ادناه وان حضرة مولانا شيخ الاسلام قائم مقام المومي اليه اعلاه لما عرض عليه الامر المومي
١٢. اليه بالكشف على ذلك وكشف عليه واخروا الحج الغفير والعدد الكبير بان ذلك مخالف للعادة والقانون السابق المستمر نفذ الحكم الشريف المذكور وامضاه بموجب حجة شرعية مورخة
١٣. بسادس عشر شهر تاريخه ادناه وان ذلك كله مترتب على براة شريفة سلطانية من قبل حضرة مولانا السلطان نصره الله تعالى على عدة الصليبان واهل الطغيان خلد الله تعالى
١٤. ملكه وجعل الارض باسرها ملكه وفتاوي شرعية وتمسكات مرعية بيد البطريرق المرقوم من جملتها حجة حضرة مولانا شيخ الاسلام عبد الله افendi الشهير ببرويز افendi القاضي

٥٢. العبارة مرتبكة وأضيفت كلمة «الرهبان» أمام السطر وكتب الكاتب أمامها «صحيح حجة مكان قديم بالجوانية».

١٥. بمصر المحروسة سابقاً رحمة الله تعالى التي مضمونها بان كل من كان بطريقاً على النصارى الملكية بمصر المحروسة يكون متكلماً على النصارى الواردين إلى مصر المحروسة من القدس الشريف وغيره المعين
١٦. بها انه يشهد بذلك خمسة عشر تمسكاً منها مربع شريف اشرف في قاتبيهي مورخ بثامن المحرم الحرام سنة ثمان وثمانين وثمانمائة إلى آخر ما هو مشروع بالحجۃ المذکورة المورخة بعاشر جمادی
١٧. الاولى سنة خمس وستين وتسعمائة وان الايماء المنيفة اصحاب المذاهب الاربعة انعم الله عليهم افتوا على سوال رفع في شأن ذلك اليهم انهم لا يجوز لهم احداث كنيسة في دار
١٨. الاسلام وانهم يعذرون على ذلك وانه يتعين على حضرة مولاناولي الامر ايده الله تعالى اذا رفع ذلك اليه هدمها ومعاملتهم بما يستحقوه بسبب ذلك كما ذلك صريح في فتوا مولانا
١٩. الشیخ العلامہ محمد شاهین المفتی الحنفی وانهم خالفوا ذلك کله واستمرروا على عنادهم وطالبهم بما يتربت عليهم بسبب ذلك وسیلوا عن ذلك فاجابوا بالاعتراف بأنهم احدثوا
٢٠. لهم مكاناً بمحللة الجوانیة يصلون فيه ويتبعدون به على قاعدة دینهم وانهم ما عملوا فيه قداساً وان ذلك لم يكن کنيسة وان بیدهم براة شریفة سلطانية وفتوى شریفة بذلك
٢١. وابرز كل من الطرفين ما بيده من التمسکات المذکورة واطلع عليها مولانا شیخ الاسلام قائم مقام دامت عزته على ذلك اطلاعاً کافياً وتأمله تاماً شافياً فلم يوجد بالبراءة الشریفة والفتوى
٢٢. الشرعیة التي بيد الرهبان^٣ النصارى الطورین ما يدل على ان لهم احداث المکان الذي جعلوه کنيسة لهم غایة الامر ان مضمون الفتوى المذکورة انه ليس لبطريق النصارى المذکور من معارضتهم في المحل
٢٣. المعد لقراءتهم الانجیل المذکور حيث كان متخدنا لذلك من قديم الزمن وعارضهم البطريق المذکور في ذلك بان ذلك حادث من خمسة اشهر واحضر مفاخر الاقران حسن بن عبد الله
٢٤. الینکجری ویوسف بن عبد الله الینکجری وپیرام بن عبد الله الرومی ومولانا السيد الشریف عبد الله ابن السيد الشریف یوسف الحسینی وخبروا في وجه الرهبان النصارى الطورین المذکورین بان العادة
٢٥. القديمة المستمرة من قديم الزمان ان من كان بطريق النصارى الملكية يكون متكلماً على الطوائف من النصارى الواردين الى مصر المرقومة من الطور وغيره وان من عادتهم القديمة
٢٦. مجھم الى الكنيسة القديمة المعروفة بالاروام الملكية المذکورة في كل يوم احد وفي ايام اعياد النصارى ومواسمهم بصلاتهم وعبادتهم فيها دون غيرها وخبر مولانا الجناب العالی

٥٣. وضع الكاتب كلمة «الرهبان» في الهاشم بعد أن وضع مكانها في النص رقم «٢».

٢٧. الامير اصلاح ابن الامير علي من امرا المتنفرقة بان العادة القديمة ان القدس والقربان انما يكون في الكنيسة القديمة المذكورة دون غيرها واحضر الطريق المذكور الذي الياس بن عبد
٢٨. المسيح القسيس والخوري يوحنا ولد عشم و[قمحون] ولد الخوري شحادة ومطر بن عبود ودمتري ولد خليف الشمامس والقسيس وهبه ولد يوحنا وبرعام ولد ياني وموسى ولد رزق الله
٢٩. عبد الله ولد اسحاق وبرجا ولد يوحنا ووهبه بن فرج ومطر بن دمتري ومخائيل ولد سعادة ومانولي ولد دمتري والذمي عبود بن الخوري والجم الغفير والعدد الكبير من طوائف النصارى
٣٠. اليعاقبة وشهدوا جميعا في وجه النصارى الطوريين المذكورين انهم احدثوا الكنيسة المذكورة من نحو خمسة اشهر وان العادة القديمة المستمرة انهم في كل يوم احد وفي ايام الاعياد والمواسم يأتون الى
٣١. الكنيسة المذكورة اعلاه بصلاتهم وعبادتهم ويحضرون القدس والقربان وان ذلك لا يكون في غيرها وان من كان بطريق النصارى الملكية بمصر المحروسة يكون متكلما على النصارى الطوريين وغيرهم الواردين
٣٢. وطلب الطريق المذكور من حضرة مولانا قائم مقام المومي اليه ايده الله تعالى اجرا الشرع الشريف في شان ذلك فعرف النصارى الطوريين المذكورين انهم لا يجوز لهم احداث المكان المذكور كنيسة
٣٣. وانهم يلزمهم التعزير بسبب ذلك ومنعهم من ذلك ثم بعد ذلك اشهد عليه الاسقف ايواسة وجماعة النصارى الطوريين المذكورين اعلاه انهم بعد الآن يذهبون في كل يوم احد ويوم عيد
٣٤. وموسم الى الكنيسة المذكورة المعروفة بكنيسة الملكية القديمة بالبندقين ويصلون ويتبعدون فيها ويحضرون القدس والقربان فيها وانهم لا يعملون القدس والقربان المذكور في مكانهم
٣٥. الحادث المذكور لما علموا لانفسهم في ذلك من الحظ والمصلحة اتبعوا للعادة القديمة وانهم متى خالفوا ذلك كان عليهم ما يراه الشرع الشريف في شان ذلك حسبما اصطلحوا مع الطريق المذكور
٣٦. على ذلك وعلم ان الطريق المذكور لا يطلب منهم ولا من احدهم شيئا من الدرهم في مقابلة ذلك الى هنا وقف جري القلم وانقضى في الطرس سواد الرقم يعرض على ولادة الامور تقبل الله تعالى منهم
٣٧. العمل المبرور في ثاني عشرى شهر رمضان سنة اثنين وستين وalf من خط الشيخ محمد الساموني.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

- الشنبلالي، حسن بن عمار، رسالتان في حكم الكنائس «الأثر المحمود لقهر ذوي العقود ويليه قهر الملة الكفرية بالأدلة المحمدية لتخريب دير المحلة الجوانية»، نشر وتحقيق أبي عبد الله عبد الرحيم جمعة، ط ١، مكتبة وتسجيلات الغرباء الأثرية، الجزائر، ٢٠٠٩.
- كتاب يحتوي مكانتات تحتاج إليهم الابا البطاركة والمطرانة والأساقفة، مخطوط ٣٠١ لاهوت بمكتبة الدار البطريركية بالقاهرة.
- القلقشلندي، صبح الأعشى في صناعة الإنسا، ج ٥، ج ٨، ج ١١، ج ١٢، نشرة دار الكتب السلطانية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩١٥.
- المحيي، محمد أمين، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٤ مجلدات، المطبعة الوهابية، القاهرة، ١٢٨٤ هـ / ١٨٦٧ م.
- دار الوثائق القومية بالقاهرة، سجلات محكمة الباب العالي، سن ١٣٠.
- ساويرس ابن المقفع، الدر الشميم في إيضاح الدين، إصدار أبناء البابا كيرلس السادس، القاهرة، ٢٠٠٢.
- سعيد بن بطريق، التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٩.
- الشنبلالي، حسن بن عمار، «رسالة قهر الملة الكفرية بالأدلة المحمدية لتخريب دير المحلة بالجوانية»، التحقيقات القداسية والنفحات الرحمانية في الرسائل الحسنية، مخطوط بدار الكتب المصرية، فقه حنفي، طلت رقم ٦٢٢، ميكروفيلم ٩٢٢٢.

المراجع العربية

- فتح الله انطاكي، الالائع السننية لعروس الكنيسة الأنطاكية الأرثوذكسيّة، المطبعة العمومية، مصر، ١٩٠٠.
- فاسق عبده قاسم، أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
- مجدي جرجس، «القبط والتقويم الغريغوري وكنيسة روما»، الروزنامه، ٨، ٢٠١٠، ص ٤٠-٩.
- محمد عفيفي، الأقباط في مصر في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين ٥٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢.
- نعم شعير، تاريخ سيناء القديم والحدث وجغرافيتها (١٩١٦)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.
- استيريوس أرجيري، «المسيحيون في العصر العثماني الأول»، المسيحية عبر تاريخها في الشرق، ط ٢، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، ٢٠٠١، ص ٦٠٥-٦٢٩.
- أسد رستم، كنيسة مدينة الله أنطاكيّة العظيّم، الجزء الثالث ١٤٥٣ هـ / ١٩٢٨ م، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ١٩٨٨.
- زينب محفوظ، التطور الدبلوماسي لمراسيم ديوان الإنشاء بدير سانت كاترين حتى القرن العاشر الهجري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.
- سلوى علي ميلاد، الوثائق العثمانية، دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي، ط ١، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

المصادر والمراجع الأجنبية

- al-Bakeri al Sadiki (Schemseddin Mohammed ben AbilSorour), «The Book of the Wandering Stars Containing the History of Egypt and Cairo», in Sylvestre de Sacy (éd.), *Accounts and Extracts of the Manuscripts in the Library of the King of France*, translated from the French, vol. II, Faulder, Londres, 1889.
- Barkey, Karen & Gavrilis, George, «The Ottoman Millet System: Non-Territorial Autonomy and its Contemporary Legacy», *Ethnopolitics* 15, 1, 2016, p. 24-42.
- Bertram, Sir Anton & Young, J. W. A., *Report of the Commission Appointed by the Government of Palestine to Inquire and Report upon Certain Controversies Between the Orthodox Patriarchate of Jerusalem and the Arab Orthodox Community*, Oxford University Press, Londres, 1926.
- Bruce, Masters, *Christians and Jews in the Ottoman Arab World: The Roots of Sectarianism*, Cambridge University Press, Cambridge, 2001.
- Damanhūrī, Ahmad ibn ‘Abd al-Mun‘im, *Iqāmat al-ḥuġġa al-bābira ‘ala hadm kanā’is Miṣr wa al-Qāhirah, Shaykh Damanhūrī on the Churches of Cairo*, 1739, edited and translated with introduction and notes by Moshe Perlmann, University of California Press, Berkeley, 1975.
- Davis, Stephen, *The Early Coptic Papacy: The Egyptian Church and its Leadership in Late Antiquity*, The Popes of Egypt: A History of the Coptic Church and Its Patriarchs from St. Mark to Pope Shenouda III, vol. 1, The American University in Cairo Press, Le Caire, New York, 2004.
- Encyclopædia Britannica*, s.v. «Melchite»
<https://www.britannica.com/topic/Melchites>, consulté le 13 juin 2018.
- Glogg, Richard, «The Greek Millet in the Ottoman Empire» in Braude, Benjamin & Lewis, Bernard (éd.), *Christians and Jews in The Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society*, vol. I. *The Central Lands*, Holmes & Meier Publishers, New York, Londres, 1982, p. 185-207.
- Hussey, J.M., *The Orthodox Church in the Byzantine Empire*, Oxford, 1986.
- Monferrer-Sala, Juan Pedro, «Between Hellenism and Arabicization: On the Formation of an Ethnolinguistic Identity of the Melkite Communities in the Heart of Muslim Rule», *Al-Qantara* 33, 2, September 2012, p. 445-471.
- Pahlitzsch, Johannes, «Networks of Greek Orthodox Monks and Clerics Between Byzantium and Mamluk Syria and Egypt» in Conermann, Stephan (éd.), *Everything is on the Move: The Mamluk Empire as a Node in (Trans-) Regional Networks*, V&R Unipress, Bonn University Press, Bonn, 2014, p. 127-144.
- Radu, Basile, «Voyage du Patriarche Macaire d'Antioche : texte arabe et traduction française», *PO* 22, 1930, p. 1-200.
- Richards, D. S., «Documents from Sinai Concerning Mainly Cairene Property», *JESHO* 28, 3, 1985, p. 225-293.
- Treiger, Alexander, «Unpublished Texts from the Arab Orthodox Tradition (1): On the Origin of the Term “Melkite” and on the Destruction of the Maryamiyya Cathedral in Damascus», *Chronos* 29, 2014, p. 7-37.
- Vatikiotis, Panayiotis Jerasimof, «The Greek Orthodox Patriarchate of Jerusalem between Hellenism and Arabism», *MES* 30, 4, 1994, p. 919-929.

الثقة الأولى

لـ شقة الأوليـ

لوثيقة الثانية.